FlowBank
Seriously Simple

رقم الحساب:

يمنح الموقّع أدناه (يشار إليه فيما بعد باسم "العميل") بموجب هذه الاتفاقية بنك FlowBank (يشار إليه فيما بعد باسم "البنك") حق الرهن والاحتفاظ على جميع أصول العميل، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص جميع المطالبات المالية والأسهم والأوراق المالية المعتمدة (يتم رهن أية أوراق مالية لم يتم تقديمها إلى حاملها للبنك وفقًا للمادة 901 (2) من القانون المدني السويسري)، والأوراق المالية المودعة لدى وسيط بموجب القانون الاتحادي السويسري بشأن الأوراق المالية المودعة لدى وسيط والمعادن النفيسة والأسهم والأوراق المالية الأخرى من أي نوع، دون أي استثناء أو تحفظات، إلى جانب جميع الحقوق غير المضمنة في ورقة مالية، والتي يحتفظ بها البنك حاليًا أو قد يحتفظ بها فيما بعد بشكل مباشر أو غير مباشر نيابة عن العميل في مقره أو في أي مكان آخر، تحت أي مسمى، بما في ذلك الأوراق المالية المحتفظ بها في شكل وديعة مشتركة أو تم إيداعها في أي من حسابات الأوراق المالية التي يحتفظ بها العميل لدى البنك. يجب أن يشمل حق الرهن أيضًا أي أصول تندرج ضمن عقد ينظم حفظها (بما في ذلك على وجه الخصوص عقد حساب وديعة بموجب مظروف مغلق أو استئجار صندوق لحفظ الودائع).

بالإضافة إلى ذلك، يتنازل العميل للبنك، على سبيل الضمان، عن جميع المطالبات المالية والمطالبات الأخرى التي لديه أو قد تكون لديه فيما بعد ضد أطراف ثالثة، بما في ذلك على وجه الخصوص الحقوق في مدفوعات التأمين أو التعويضات الأخرى فيما يتعلق بالأوراق المالية المودعة لدى وسيط والأوراق المالية الأخرى والأوراق المالية القابلة للتحويل المرهونة بموجب هذه الاتفاقية.

ويحدد البنك قيمة الأصول المرهونة، وفقًا لتقديره المطلق، على أساس جداوله الخاصة، والتي يجوز للبنك تغييرها في أي وقت دون إشعار.

يمتد حق الرهن والاحتفاظ إلى جانب التنازل المنظم بموجب هذه الاتفاقية إلى جميع الحقوق العرضية فيما يتعلق بالأصول المرهونة والمطالبات المالية وغيرها من المطالبات التي تم التنازل عنها، مثل الأرباح والفوائد وحقوق الاكتتاب وما إلى ذلك، وإلى جميع الأوراق المالية التي تم الحصول عليها عن طريق إعادة استثمار الأصول المرهونة المذكورة أو المطالبات المالية أو غيرها من المطالبات.

يتعهد العميل بشكل قطعي بأن يقوم، بناءً على طلب البنك، بأي إجراء شكلي ضروري لإنهاء أو الحفاظ على حقه في الرهن والاحتفاظ أو ممارسته أو لممارسة الحقوق أو المطالبات الأخرى التي تم التنازل عنها له.

تضمن حقوق الرهن المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية والمطالبات المالية أو غيرها من المطالبات التي يتم التنازل عنها (يشار إليها فيما بعد باسم "الضمان") جميع المطالبات المالية، سواء كانت قابلة للتنفيذ أو غير قابلة للتنفيذ، حالية أو مستقبلية، أو معينة، أو مشروطة أو حتى مجرد مطالبات محتملة لرأس المال أو الفائدة المستحقة والمتراكمة، والرسوم والمصاريف، بما في ذلك رسوم التحصيل والاسترداد التي يتحملها البنك أو قد يفرضها فيما بعد على العميل بموجب شروط عقود الوقائع الأخرى التي تنشأ عنها التزامات، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل، في سياق علاقات العمل، بغض النظر عن تصنيفها القانوني وطبيعتها (على سبيل المثال، الحسابات الجارية، والكمبيالات، وتنفيذ أوامر البورصة، والمطالبات المالية، وتجاوز الحدود أو أي ديون أخرى غير مصرح بها، والالتزامات التي يقدمها البنك تجاه طرف ثالث، إلخ).

يجب على العميل اتخاذ أي إجراء ضروري للحفاظ على قيمة الضمان. ويحق للبنك، ولكنه غير ملزم بذلك، اتخاذ أي إجراء بنفسه لهذا الغرض، على حساب العميل وعلى مسؤوليته. وعلى وجه الخصوص، يحق للبنك إصدار أي إشعارات بالتنازل، وإبرام أي عقد تأمين، وحفظ أي أصول مودعة نيابة عن العميل لدى المراسلين، واستثمار أي أصول سائلة، وتحصيل أي منتجات أو مبالغ مستردة، وممارسة جميع الحقوق العرضية وإجراء أي عمليات إعادة استثمار.

يمتد حق الرهن ليشمل جميع الأصول المرهونة، حتى لو زادت قيمتها لاحقًا نتيجة عمليات الاسترداد أو المدفوعات الإضافية على الحساب. وتظل الأصول المرهونة مرهونة حتى يصل البنك إلى درجة الرضا التام فيما يتعلق بمطالباته الحالية والمستقبلية ضد العميل.

ولا تسقط هذه الحقوق في حالة الوفاة أو إعلان الوفاة المفترضة أو الإفلاس أو في حالة فقدان العميل للأهلية القانونية.

في حالة قيام العميل بإنشاء حق رهن أو حق ضماني جديد لصالح طرف ثالث على الضمانات الحالية المرهونة للبنك، فإن حق الرهن أو الحق الضماني الجديد يكون أدنى من الضمان الحالي المرهون للبنك. ويقوم البنك بإبلاغ المستفيد بالرهن/الضمان الجديد لحقوق الضمان السابقة. وإذا أنشأ العميل حق رهن أو حق ضماني جديد لصالح طرف ثالث على حق رهن أو حق ضماني قائم لصالح طرف ثالث آخر، يتم تفويض البنك بإبلاغ المستفيد بحق الرهن أو الحق الضماني الجديد فيما يتعلق بالحقوق الضمانية السابقة، ويتم إعفاؤه من شرط السرية المصرفية في هذا الصدد.

في حالة انخفاض قيمة الضمان، أو في حالة بدا أن حدوث الانخفاض وشيك، وفقًا لتقدير البنك الخاص، أو إذا لم يعد البنك يعتبر نفسه مضمونًا بشكل كافٍ بالضمان لأي سبب آخر، يجوز للبنك في أي وقت، بغض النظر عن الشروط والأحكام التي تحكم قابلية تنفيذ مطالباته المالية، ودون الحاجة لإبلاغ العميل، أن يطلب من العميل إيداع ضمانات إضافية لديه على الفور أو في غضون المهلة التي يحددها وفقًا لتقديره المطلق. ويتم تقديم أي طلب من هذا القبيل بصورة صحيحة عن طريق البريد، أو الفاكس، أو التلكس، أو البرقية، أو الهاتف، أو أي وسيلة اتصال أخرى.

في حالة عدم تقديم الضمانات الإضافية المطلوبة على الفور أو في غضون المهلة المحددة، وما لم يتم السداد في هذه الأثناء لاستعادة مستوى التغطية بالضمان الذي يعتبره البنك مناسبًا، فستصبح جميع مطالبات البنك المالية ضد العميل واجبة السداد بالكامل على الفور، دون الحاجة إلى إشعار مسبق.

ينطبق الأمر نفسه إذا لم يكن من الممكن بالنسبة للبنك، لأي أسباب واقعية أو قانونية، تقديم مثل هذا الطلب للحصول على ضمانات إضافية، أو في حالة وجود ظروف استثنائية أو إخلال من العميل بأي التزام مهما كان، مما يؤدي إلى أن تكون قيمة الضمان أقل من الهامش المعتاد أو المتفق عليه.

بمجرد أن تصبح المطالبات المالية للبنك واجبة السداد، يحق للبنك تسييل الضمان، بعد إرسال إشعار مسبق للعميل، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في القانون الاتحادي السويسري بشأن الأوراق المالية المودعة لدى وسيط. وعلى وجه الخصوص، إذا كان العميل مستثمرًا مؤهلاً بالمعنى المقصود في هذا القانون، يتنازل العميل عن الحق في تلقي هذا الإشعار. وإذا كان الضمان مؤلفًا من أوراق مالية مودعة لدى وسيط يتم تداولها في بورصة أو سوق تمثيلي آخر، يجوز للبنك تسييله عن طريق مصادرته أو بيعه في البورصة، أو خارج البورصة أو في مزاد علني.

يمكن أيضًا تسييل أي أصول أخرى مرهونة في البورصة، أو خارج البورصة أو في مزاد علني. وعند القيام بذلك، يجب على البنك الرجوع إلى سعر الصرف أو قيمة الأصول المحددة بشكل موضوعي بأي طريقة أخرى في وقت التسييل. وهو غير ملزم باتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون الاتحادي السويسري بشأن إنفاذ الدين والإفلاس أو أي أحكام قانون أجنبي معمول بها في المكان الذي يتم فيه تسييل الأصول المرهونة.

يجوز للبنك أن يختار بحرية الترتيب الذي يقوم بموجبه بتسييل الضمان، حتى لو تم تطبيق ضمانات أخرى وبغض النظر عن طبيعة هذه الضمانات.

يتم تخصيص العائدات الناتجة عن تسييل الضمان، بعد خصم جميع التكاليف، من أجل تقليل المطالبات المالية للبنك، على أساس الأولوية لتسديد مدفوعات الفائدة، وبعد ذلك لسداد أصل الدين. وإذا كان الضمان يؤمن مطالبات مالية مختلفة للبنك، فسيكون له الحرية في اختيار الترتيب الذي يخصص به العائدات التي تم الحصول عليها من تسييل الضمان.

شريطة أن يمارس البنك مستوى العناية المعتاد، لن يتحمل البنك أي مسؤولية فيما يتعلق بقيامه بممارسة، أو عدم ممارسة، أي من الحقوق الممنوحة له بموجب هذه الاتفاقية.

لن يكون البنك ملزمًا بالإشارة إلى وجود حقوق الرهن أو الحقوق الضمانية على جميع أصول العميل أو جزء منها ضمن بيانات الحساب أو بيانات حساب الوديعة أو تقييمات المحفظة أو الإشعارات أو أي اتصالات ومراسلات أخرى، بصرف النظر عما إذا كان المستفيد هو بنك أو طرف ثالث. وبالتالي يقر العميل بأن عدم ذكر هذه المعلومات قد لا يفسر على أنه يعني ضمنيًا أن أصوله لا تخضع لحق الرهن أو الحق الضماني.

إذا لم يتمكن العميل من الامتثال لأي من التزاماته تجاه البنك بموجب هذه الاتفاقية، تصبح جميع المطالبات المالية للبنك واجبة السداد على الفور.

يقر العميل بأنه يحق للبنك إنهاء علاقته التجارية مع عملائه في أي وقت، وعلى وجه الخصوص، إلغاء القروض الممنوحة أو المطالبة بسدادها دون إشعار مسبق.

كذلك يحق للبنك تسييل الضمان بغض النظر عن حقيقة أن أي دعاوى إفلاس أو دعاوى إعادة هيكلة قضائية أو خارج نطاق القضاء جارية فيما يتعلق بالعميل.

يتنازل العميل بموجب ذلك عن قاعدة الضمان الأولى ويقر بأنه يمكن اتخاذ إجراء ضده شخصيًا دون أي مطالبة للبنك بتسييل الضمان مسبقًا.

تطبق أيضًا الشروط والأحكام العامة للبنك، بما في ذلك على وجه الخصوص الشروط التي تحكم حق البنك في الرهن والمقاصة والقانون المعمول به ومكان إنفاذ الدين والولاية القضائية.

المكان والتاريخ توقيع العميل